



محضر جلسة لجنة النظام الداخلي والحصانة
والقوانين البرلمانية والقوانين الانتخابية

تاريخ الاجتماع: الخميس 15 أوت 2019.

جدول الأعمال:

❖ مواصلة النظر في مقترحي القانونين الأساسيين عدد 59 و 60 لسنة 2019 حول تنقيح وإتمام القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء والمصادقة على التقرير النهائي للجنة والصيغة النهائية للنص المعتمدة من اللجنة.

الحضورات:

الحاضرون	المعتذرون	المتغيبون	الحاضرون من غير أعضاء اللجنة
08	01	11	03

- ساعة افتتاح الجلسة: العاشرة صباحا وخمسة عشر دقيقة (10.15)
 - ساعة رفع الجلسة: الواحدة بعد الزوال وخمسة وأربعون دقيقة (13.45)
- (رفعت الجلسة لمدة نصف ساعة)

1. مداولات اللجنة:

عقدت لجنة النظام الداخلي والحصانة والقوانين البرلمانية والقوانين الانتخابية جلسة صباحية يوم الخميس 15 أوت 2019 خصصتها لمواصلة النظر في مقترحي القانونين الأساسيين عدد 59 و 60 لسنة 2019 حول تنقيح وإتمام القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء والمصادقة على التقرير النهائي للجنة والصيغة النهائية للنص المعتمدة من اللجنة.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة انطلقت في دراسة هذين المقترحين يوم الخميس 08 أوت 2019، في جلسة أولى تم الاستماع خلالها إلى كل من ممثلي الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والمحكمة الإدارية والمصادقة على صيغة أولية لفصول مقترحي القانونين الأساسيين المتعلقين بتنقيح القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء كما تم تنقيحه وإتمامه بالقانون الأساسي عدد 7 لسنة 2017 المؤرخ في 14 فيفري 2017 بعد إقرار دمجها في مشروع واحد. كما قررت تأجيل الحسم إلى جلسة 15 أوت 2019 في الشكل القانوني لهذه الأحكام أي كقانون استثنائي يهم فقط هذه الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها أو يكون في إطار تنقيح وإتمام للقانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء كما تم تنقيحه وإتمامه بالقانون الأساسي عدد 7 لسنة 2017 المؤرخ في 14 فيفري 2017.

هذا وفي بداية الجلسة، استمعت اللجنة إلى أعضاء من المجلس الأعلى للقضاء الذين قدموا لدى حضورهم في هذه الجلسة من الملاحظات العامة المبنية وفق تعبيرهم على الخلاصة الأولية لمشروع الرأي الاستشاري المعد من اللجنة المكلفة بإيداء الرأي في مشاريع القوانين بالمجلس الأعلى للقضاء وذلك بهدف الاستئناس بها من اللجنة في انتظار إفادة مجلس نواب الشعب رسميا بالرأي الاستشاري الكتابي وقد تعلقنا اهم هذه الملاحظات بشكل مقترح القانون، حيث تم اقتراح سن قانون خاص بهذه الوضعية الاستثنائية بعينها يتعلق بضبط الإجراءات المتعلقة بالطعون أو بالنزاعات الانتخابية الخاصة بالانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها على اعتبار أن تنقيح القانون الانتخابي حاليا لا يبدو مقبولا في هذه المرحلة خاصة في ظل الشروع في المسار الانتخابي. وكذلك باختصار الآجال المرتبطة بالنزاعات الانتخابية، حيث تمت الإشارة إلى إمكانية اختصار الآجال ويكون ذلك بصورة استثنائية وخاصة الآجال المتعلقة بالإعلام بالأحكام وذلك

باقتراح اكساء هذه الأحكام بالصبغة التنفيذية (الإذن بالنفاذ العاجل) وبهذه الطريقة سيتم ربح يومين. وكذلك تم اقتراح إمكانية استثناء يومي عيد الفطر والأضحى فقط واحتساب بقية الأعياد الوطنية والدينية وأيام السبت والآحاد كأيام عمل. كما تم اقتراح التنقيح على إلغاء الفقرة الأخيرة من الفصل 49 من القانون الانتخابي. إضافة إلى التأكيد على ضرورة عدم التقليل خاصة في الآجال الموجودة اليوم المتعلقة بآجال المفاوضة والتصريح.

كما قررت اللجنة خلال هذه الجلسة أن يكون مشروع القانون في شكل تنقيح وإتمام للقانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء كما تم تنقيحه وإتمامه بالقانون الأساسي عدد 7 لسنة 2017 المؤرخ في 14 فيفري 2017.

وفي الختام صادقت اللجنة بإجماع أعضائها الحاضرين على التقرير المتعلق بمقترحي القانونين الأساسيين عدد 2019/59 وعدد 2019/60 المتعلقين بتنقيح القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء كما تم تنقيحه وإتمامه بمقتضى القانون الأساسي عدد 7 لسنة 2017 المؤرخ في 14 فيفري 2017 بعد دمجهما في مشروع واحد وصادقت عليه بإجماع أعضائها الحاضرين.

2. قرار اللجنة:

❖ إحالة التقرير والصيغة النهائية لمشروع القانون على مكتب المجلس عملاً بأحكام الفصل 85 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

مقررة اللجنة

هالة عمران

رئيس اللجنة

محمد رمزي خميس